

محددات ربحية القطاع المصرفي الليبي (دراسة تطبيقية على المصارف الليبية خلال الفترة 2007-2013)

د. عمر مفتاح الساعدي

كلية الاقتصاد جامعة سرت - ليبيا

Oassadi2007@hotmail.com

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي يمكن للمصارف التركيز عليها لزيادة ربحيتها، وبالتالي فهي تهدف إلى التعرف على محددات الربحية للمصارف التجارية الليبية ممثلة في العائد على الأصول وبالاعتماد على البيانات المالية السنوية لعينة مكونة من أربع مصارف ليبية، وهي مصرف الصحارى، ومصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني للفترة من 2007-2013 وقد تم استخدام أربع متغيرات مستقلة لتفسير المتغير التابع وهي نسبة المصاريف التشغيلية إلى الموجودات، ونسبة القروض إلى الموجودات، وحجم القطاع المصرفي، والتضخم، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أظهرت الدراسة أن متوسط العائد على الأصول لجميع المصارف عينة الدراسة كان 4.5% كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك مستوى عال من المنافسة أدى إلى وجود انخفاض كبير في المصاريف التشغيلية، كذلك وجود تذبذب في نسبة القروض إلى الموجودات، وزيادة في حجم القطاع المصرفي، كذلك بالرغم من وجود تذبذب في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن المصارف حافظت على معدلات جيدة في أدائها.

Abstract

This study seeks to identify the most important factors that banks can focus on them to increase their profitability, It aims to identify the determinants of profitability of Libyan commercial banks represented in the yield on assets, based on the annual financial statements. The study samples are four Libyan banks which are Sahara Bank, Jumhouria bank, Wahda Bank, and the National Commercial Bank for the period of 2007-2013. Four independent the dependent variable which is the ratio of operating variables have been used to explain expenses to assets, the ratio of loans to assets, the size of the banking sector, inflation, and the rate of growth in Gross domestic product (GDP).

The study showed that the average yield on assets for all banks of the study sample was 4.5%, there is a high level of competition has led to a significant decrease in operating expenses. As well as the study found that the existence of a fluctuation in the ratio of loans to assets, and an increase in the banking sector size, as well as in spite of the existence of the fluctuation in GDP, but the banks have maintained good rates on their performance.

الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والرئيسة التي تساهم بقدر كبير في التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث يحتل مكاناً بارزاً في اقتصاديات التنمية الحديثة، فهو يعمل على تشجيع وتنمية المدخرات وتوزيعها على أوجه الاستخدامات المختلفة بدرجة عالية من الكفاءة.

ولقد شهد القطاع المصرفي في ليبيا تطوراً كبيراً وملحوظاً وساهم مساهمة فعالة في تعبئة المدخرات وتوجيهها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وخصوصاً منذ صدور قرار التأميم بتاريخ (13/11/1969) والقاضي بتأميم فروع المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا وتحويلها إلى شركات مساهمة.

ونتيجة للأحداث والمستجدات على الساحة المحلية والدولية فقد أدخلت في بداية التسعينات العديد من الإصلاحات النقدية والمالية من أجل رفع كفاءة وقدرة الاقتصاد الليبي التنافسية وتحسين البيئة الاستثمارية، وصدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 الذي أحدث العديد من التحسينات التي تختم على المصارف التجارية ضرورة تطوير خدماتها، واستحداث خدمات جديدة بما يلي متطلبات المتعاملين معها، وصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 الذي أعطى للمصارف الأجنبية إمكانية الدخول إلى السوق الليبي، مما سيزيد من حدة المنافسة بين المصارف ويتحتم على المصارف المحلية تحسين أدائها حتى تستطيع المنافسة والاستمرار.

وبناء على جميع التحديات والتهديدات التي واجهها ويواجهها النظام المصرفي الليبي، أصبح من الضروري دراسة أداء وربحية المصارف ومحدداتها، حيث أنه كلما تحسن أداء هذه المصارف وارتفعت ربحيتها كلما أسهم ذلك في ارتفاع قدرتها على البقاء، وصمودها في وجه الإختلالات التي قد تعصف بها، وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني.

● مشكلة الدراسة:

لقد شهد القطاع المصرفي في ليبيا قفزة كبيرة في السنوات الأخيرة ولعبت دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعدد صور خدماتها ومنتجاتها. ولقد أدت الثورة المصرفية التي شهدتها القطاع المصرفي الليبي إلى تغيير كبير في هيكله وطبيعة الصناعة المصرفية وارتفاع وتيرة المنافسة، وكان ذلك مواكباً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا.

أمام كل هذه التحديات أصبح من المهم دراسة أداء وربحية المصارف الليبية ومحدداتها. وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال التالي:

إلى أي مدى تتأثر ربحية المصارف الليبية بالعوامل التي تقع داخل سيطرة أدائها وعوامل النظام المالي والاقتصاد الليبي؟

● أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات الربحية للمصارف الليبية خلال الفترة من 2007 إلى 2013، وبشكل تفصيلي وبالاستناد إلى مشكلة الدراسة فإن هذه الدراسة تهدف إلى أي مدى تتأثر ربحية المصارف الليبية بالعوامل التي تقع داخل سيطرة أدائها وعوامل النظام المالي والاقتصاد الليبي.

● فرضيات الدراسة:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين نسبة المصاريف التشغيلية إلى الموجودات.
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين نسبة القروض إلى الموجودات.
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين حجم القطاع المصرفي.
- 4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين التضخم.
- 5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

● الدراسات السابقة:

1. دراسة (التهامي، 1985). "بعنوان دراسة تأثير الحجم والمركز التنافسي ونوع الملكية على ربحية

البنوك التجارية":

أهتم الباحث بدراسة العلاقة بين مستوى أداء البنوك التجارية من حيث الربحية وبين حجم ونوع الملكية والمركز التنافسي وعدد الفروع لهذه البنوك. وقد تم استخدام حجم البنك، ونوع الملكية، والمركز التنافسي، وعدد الفروع كمتغيرات مستقلة، والربحية متمثلة في معدل العائد على رأس المال كمتغير تابع.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة على وجود ارتباط بين نوع الملكية للبنك التجاري ومعدل العائد على رأس المال. وتبين أن بنوك القطاع العام قد حققت في المتوسط معدلات من العائد على رأس المال أعلى من تلك التي حققتها البنوك التجارية ذات الملكية الخاصة والمشاركة، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة معنوية إحصائية بين المركز التنافسي للبنك التجاري ومعدل العائد على رأس المال، غير أن هذه العلاقة عكسية.

كما أظهرت أيضاً عدم وجود علاقة بين حجم البنك وبين معدل العائد على رأس المال.

كما أظهرت أيضاً وجود علاقة إحصائية بين عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك التجاري وربحيته.

2. دراسة (تغريده، 1992) بعنوان "كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي": حيث

اشتملت الدراسة على كافة البنوك المرخصة من تجارية واستثمارية وإسلامية خلال الفترة من (1979-1991).

هدفت الدراسة إلى تحليل كفاءة البنوك وأدائها ومدى قدرتها على استخدام وتوظيف الأموال المتاحة لها لخدمة الاقتصاد الأردني.

توصلت الباحثة إلى إن تعثر المصارف التجارية في الأردن قد تزايد خلال الفترة الأخيرة من الدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف رقابة المصرف المركزي التي عجزت عن استيعاب التغير في الظروف المحيطة بها، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن العائد على حقوق الملكية مرتفعاً لدى غالبية المصارف، وإن المصارف الكبيرة تتمتع بنسبة ملاءة متدنية قياساً بالمصارف الصغيرة.

3. دراسة (سعيد، 2008) بعنوان "محددات ربحية القطاع المصرفي الأردني من 1992-2005":

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الربحية للمصارف التجارية الأردنية ممثلة بالعائد على الأصول، والعائد على الملكية، وهامش سعر الفائدة، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية لعينة مكونة من عشرة مصارف أردنية خلال الفترة 1992-2005.

وقد أظهرت الدراسة بأن متوسط العائد على الأصول خلال فترة الدراسة ولجميع عينة الدراسة كان 1.57%، في حين بلغ متوسط العائد على الملكية 20%، أما متوسط سعر الفائدة فقد بلغ 2.2%، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن المصاريف التشغيلية والأصول غير المدرة للفوائد والحجم النسبي للقطاع المصرفي أثر سلبي على كافة مقاييس الربحية، في حين كانت نسبة القروض وحجم القطاع المصرفي ونسبة تركز أكبر ثلاثة مصارف أثر إيجابي على كافة مقاييس الربحية.

4. دراسة (Paul،1992) بعنوان "Thailand Profits Before Rules":

ركزت هذه الدراسة على تحديد العلاقة بين رأس المال والربحية، وقد تمت هذه الدراسة على عينة من البنوك التي تعمل في تايلند، والتي توصلت إلى نتيجة مفادها أن الربحية تأثرت باستخدام القواعد القانونية المتعلقة بقواعد رأس المال، حيث زادت الربحية في سنة الدراسة في خمسة عشر بنكاً بنسبة 60%، كما زادت ربحية السهم في هذه البنوك بنسبة 80%.

الإطار النظري للدراسة

- تطور الجهاز المصرفي الليبي 1969-2013:

صدر قرار في 13/ 11/ 1969 القاضي بأن تتخذ جميع المصارف الأجنبية التي تعمل في الجمهورية العربية الليبية شكل شركات مساهمة، ولا يقل المملوك فيها لليبيين في أي وقت عن 51 في المائة رأس المال

المدفوع، وأن يكون أغلبية أعضاء مجلس إدارتها من الليبيين، ومن بينهم رئيس مجلس الإدارة (جاسم، 1997، ص299).

وشهدت السنوات الأولى من هذه الفترة تنظيم القطاع المصرفي، وصدر القانون رقم (153) لسنة 1970 والقاضي بتأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها، وقد تم إلزام المصارف الأجنبية التي تم تأميمها بتغطية أي عجز نتج عن عدم الوفاء بالتسهيلات الائتمانية التي تمنحها فروعها، وعلى المصرف الرئيسي أن يقدم للحكومة ضمانات للوفاء بالتزاماته، وهكذا حدد وزير المالية الأسماء التجارية للمصارف التي تحولت إلى مصارف وطنية نذكرها كالآتي:

1. فرع مصرف روما بحيث أصبح الاسم مصرف الأمة.
 2. فرع مصرف باركليز بحيث أصبح الاسم مصرف الجمهورية.
 3. المصرف العربي بحيث أصبح الاسم مصرف العروبة.
 4. فرع مصرف نابولي بحيث أصبح الاسم مصرف الاستقلال.
- وهكذا وفي إطار إعادة تنظيم المصارف التجارية أصبح عددها كالتالي:

مصرف ليبيا المركزي وخمسة مصارف تجارية، يملك مصرف ليبيا المركزي ثلاثة منها بالكامل وهي (المصرف التجاري الوطني، ومصرف الأمة، ومصرف الجمهورية) ويملك معظم رأس مال المصرفيين الآخرين وهما (مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى).

كما صدر القانون رقم (63) لسنة 1971، بتعديل بعض أحكام قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963، وقد نتج عن صدور وتنفيذ تلك القرارات والقوانين ظهور جهاز مصرفي وطني بالكامل، يخضع جميعه لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي الذي أصبح مصرفاً مركزياً يملك أدوات السياسة النقدية وينفذ منها ما يراه مناسباً لخدمة الاقتصاد الوطني (المصرف المركزي، ص65).

والجدول التالى يوضح سنوات التأسيس وأسماء المصارف التجارية ورأس مالها وعدد فروعها وفق القانون (153) كالتالى.

جدول رقم (1)

المصارف التجارية العامة العاملة في ليبيا

تاريخ التأسيس	أسم المصرف	رأس المال المدفوع حتى 2013	عدد الفروع حتى 2013	عدد الوكالات حتى 2013
1964	مصرف الصحارى	126 مليون دينار	38	7
1969	مصرف الجمهورية	100 مليون دينار	55	30
1970	مصرف الوحدة	108 مليون دينار	60	12
1970	المصرف التجاري الوطني	100 مليون دينار	50	31

المصدر: (الشكري، 2007، ص40)

أن الوكالات هي مكاتب تابعة للفروع ، ويوكل لها بعض المهام مثل فتح الحسابات الجارية وبيع وشراء العملة الأجنبية. وتقوم الفروع بفتح هذه الوكالات لتسهيل بعض الأعمال المصرفية البسيطة لمجموعة من الأفراد التي ظروف عملهم لا تسمح لهم بالذهاب إلى الفروع الرئيسة باستمرار، مثل الخدمات المقدمة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الصغيرة وكذلك المستشفيات (مصرف ليبيا المركزي، ص9).

• المصارف التجارية عينة الدراسة:

أولاً: مصرف الصحارى:

يعتبر مصرف الصحارى أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا، والذي يؤدي العديد من الوظائف الهامة في الاقتصاد القومي باعتباره مجعاً من مجتمعات السيولة ومصدراً من مصادر الائتمان لمختلف الأنشطة

الاقتصادية الاستثمارية، وكانت ولادة مصرف الصحارى في مرحلة شهدت فيها البلاد نهضة اقتصادية من خلال تدفق النفط واكتشاف العديد من الحقول والآبار النفطية، وتأسس المصرف كما ذكرنا سالفاً سنة 1964، بن فرعين لبنك أمريكا وبنك سيشيليا، وأستمر المصرف كشركة مساهمة ليبية يمتلك مصرف ليبيا المركزي 82 في المائة من رأس المال، ويقوم المصرف كغيره من المصارف التجارية بجميع الأعمال المصرفية من قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية للقطاعات المختلفة وإصدار خطابات الضمان وفتح الإعتمادات المستندية وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى.

ويسعى المصرف في سياسته إلى التوسع والانتشار الجغرافي داخل ليبيا بحيث يغطي فروع المصرف ليبيا بالكامل، كما أن المصرف يتابع التطورات المصرفية الحديثة وأساليب تطبيقها للرقى بالمصرف وخدماته، كما يولي أهمية خاصة بتنمية العنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتطوير المصرف وذلك من خلال الدورات التدريبية والندوات وفرص الدراسة للعاملين سواء داخل أو خارج ليبيا.

ثانياً: مصرف الجمهورية:

تأسس مصرف الجمهورية بتأميم مصرف باركليز الذي أفتتح أول فروعه سنة 1943 في مدينة طرابلس ووصل عدد فروعه قبل قيام الثورة حوالي (17) فرعاً موزعة داخل ليبيا: حيث صدر قرار مجلس قيادة الثورة في 13/ نوفمبر/ 1969 بنقل 51 في المائة من أسهم مصرف الجمهورية إلى الحكومة، ثم صدر القانون رقم (153) لسنة 1970 بتأميم كامل الحصص الأجنبية للمصارف، وأصبح مصرف الجمهورية مملوكاً بالكامل للدولة الليبية ممثلة في مصرف ليبيا المركزي، وحدد رأسماله كما ذكر سابقاً 100 مليون دينار، ثم انتشرت فروعه حتى أصبح عدد فروعه حوالي 55 فرعاً و30 وكالة في عام 2013.

ثالثاً: مصرف الوحدة:

تأسس مصرف الوحدة وفقاً للمادة (5) من القانون رقم (153) لسنة 1970. وذلك نتيجة لاندماج رأس المال لمصرف شمال أفريقيا ومصرف النهضة العربية ومصرف القافلة والشركة المصرفية الأفريقية، ويعتبر مصرف الوحدة من المصارف الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة باستخدام الأساليب التقنية الحديثة، ويمتلك نخبة من الكفاءات المتخصصة والمؤهلة في جميع العمليات المصرفية وفق القواعد والمعايير

الدولية بكل دقة ويسر وبأعلى مستويات الأداء والمهارة المطلوبتين بهدف تقديم خدمات شاملة ومتميزة تلبي احتياجات زبائن المصرف على كافة مستوياتهم بأسلوب علمي متطور، وله مسيرة مستندة على تاريخ راسخ الجذور مكانة مالية مرموقة وكفاءة عالية وأداء متميز ومتجدد، ويتطور مستوى خدماته ليشكل ملامح الانطلاقة الجديدة للقطاع المصرفي في خدمة الاقتصاد الوطني وفق المتغيرات الإيجابية على الساحة الاقتصادية العالمية ليكون شريكاً مؤهلاً وفاعلاً في منظومة الاقتصاد العالمي بمفاهيمه الجديدة.

رابعاً: المصرف التجاري الوطني:

تأسس المصرف التجاري الوطني في سنة 1970 وذلك بناءً على القانون رقم (153) الصادر سنة 1970، والذي يقضي بتأميم الحصة الأجنبية وإعادة تنظيمها، وتكون المصرف التجاري الوطني نتيجة فصل إدارة العمليات التجارية عن مصرف ليبيا المركزي ودمجها مع كل من مصرف العروبة والاستقلال، واتخاذ مدينة البيضاء مقراً له، وأصبح للمصرف حوالي (50) فرعاً و(13) وكالة موزعة على أنحاء ليبيا.

• التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

- التحليل الإحصائي لمقاييس أداء المصارف التجارية:

تستخدم هذه الدراسة العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع لقياس أداء وربحية المصارف الليبية، والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الإحصائية لهذا المتغير لجميع المصارف خلال فترة الدراسة، وتشمل عينة الدراسة 4 مصارف هي (مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني)، أما الفترة الزمنية للدراسة فهي 7 سنوات (2007-2013)، وسوف يكون عدد المشاهدات 28 مشاهدة، واختبار نموذج الدراسة للتعرف على محددات ربحية المصارف الليبية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) وذلك باستخدام برمجية (Eviews 5.0).

جدول رقم (2)

نتائج مقاييس الربحية والتشتت لجميع المصارف

العائد على الأصول ROA	
المقاييس	القيمة
Mean	0.04518
Median	0.04485
Maximum	0.08600
Minimum	0.00850
Std.Dev	0.02388

بلغ متوسط العائد على الأصول خلال فترة الدراسة (2007-2013) ولجميع مصارف عينة الدراسة 4,5% تقريباً، وقد كان أعلى عائد 8.6% في حين كان أدنى عائد 0.8%، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 2,3% وهذا يدل على عدم وجود تفاوت كبير بين معدل العائد على الأصول للمصارف عينة الدراسة.

جدول رقم (2)

نتائج مقاييس المتغيرات المستقلة

المقاييس	OVER H	LOAN	SBS	INF	GRTH
Mean	0.00485	0.1520	0.6890	0.0358	0.0162
Median	0.0050	0.1305	0.7265	0.0240	0.0250
Maximum	0.0082	0.3310	0.8940	0.0620	0.0610
Minimum	0.0024	0.05000	0.4300	0.0104	-0.0613
Std.Dev	0.0019	0.08168	0.1452	0.0210	0.0393

1- نسبة المصاريف التشغيلية إلى الموجودات (OVERHEAD):

بلغ متوسط نسبة المصاريف التشغيلية إلى الموجودات خلال فترة الدراسة وجميع مصارف عينة الدراسة 4 % تقريباً، وتراوح هذه النسبة بين 2,4 % إلى 8,2 %، وبانحراف معياري 1,9 %، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تقارب كبير بين المصارف الليبية من حيث نسبة المصاريف التشغيلية.

2- نسبة القروض إلى الموجودات (LOANS):

بلغ متوسط نسبة القروض إلى الموجودات خلال فترة الدراسة لجميع مصارف عينة الدراسة 15 % تقريباً، وتراوح هذه النسبة بين 5 % إلى 33 % وبانحراف معياري 8,2 %، وباعتبار أن القروض هي الاستخدام الأساسي لأموال المصرف يمكننا ملاحظة وجود تفاوت كبير في نسبة القروض بين المصارف الليبية.

3- حجم القطاع المصرفي (SBS):

بلغ متوسط حجم القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة 68,9 % تقريباً، وتراوح هذه النسبة بين 43 % إلى 89 % تقريباً وبانحراف معياري 14,5 % تقريباً، وبالتالي فإن القطاع المصرفي يساهم مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي.

4- التضخم (INF):

بلغ متوسط معدل التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة 3,5 % تقريباً، وتراوح هذه النسبة بين 1 % إلى 6,2 % وبانحراف معياري 2 %، ومن خلال ذلك يمكننا ملاحظة أنه وبالنظر إلى معدلات التضخم من حيث المتوسط والانحراف المعياري نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً أو تقلباً كبيراً في معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، ويعزى ذلك إلى الظروف الخارجية التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

5- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GRTH):

بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حوالي 1,6 % تقريباً، وتراوح هذه النسبة بين 6,1 - % إلى 6,1 % تقريباً وبانحراف معياري 3,9 %، وبالنظر إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة نلاحظ إنه شهد انخفاضاً، ويعود هذا الانخفاض لوجود حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة.

• نتائج تحليل الانحدار:

يتم تقدير معلمات الانحدار باستخدام نموذج (Panel Regression Model) مع استخدام النموذج البديل وهو تأثير المقطع الثابت (Alternative Fixed Effects Model) نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع حسب النموذج التالي:

$$ROA = a + \beta_1 OH + \beta_2 LO + \beta_3 SBS + \beta_4 INF + \beta_5 Grth + e_t$$

Dependent		Variable:	ROA?
Method: Pooled Least Squares			
Sample: 2007 2013			
Included observations: 7			
Cross-sections included: 4			
Total pool (balanced) observations: 28			
Linear estimation after one-step weighting matrix			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
α	-0.377791	-1.259019	0.0000
β_1	46.50117	1.435029	0.1718
β_2	0.124958	0.271465	0.7897
β_3	0.927547	3.518671	0.0031
β_4	0.319910	0.198977	0.8450
β_5	-1.886054	-2.253308	0.0396
R-squared	0.703275	F-statistic	4.443991
Adjusted R-squared	0.545022	Prob(F-statistic)	0
Durbin- Watson	1.967		

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين العائد على الأصول (ROA) وبين نسبة المصاريف التشغيلية (OVERHEAD)، وبذلك نثبت صحة الفرضية الصفرية الأولى والتي تنص

على H_{01} لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين نسبة المصاريف التشغيلية (OVERHEAD).

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين العائد على الأصول (ROA) وبين نسبة القروض (LOANS) إلى الموجودات، وبذلك نثبت صحة الفرضية الصفرية الثانية والتي تنص على H_{02} لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين نسبة القروض (LOANS) إلى الموجودات.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين العائد على الأصول (ROA) وبين حجم القطاع المصرفي (SBS)، وبذلك نثبت عدم صحة الفرضية الصفرية الرابعة والتي تنص على H_{03} لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين حجم القطاع المصرفي (SBS).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين العائد على الأصول (ROA) وبين معدل التضخم (INF)، وبذلك نثبت صحة الفرضية الصفرية السابعة والتي تنص على H_{04} لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين معدل التضخم (INF).

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين العائد على الأصول (ROA) وبين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GRTH)، وبذلك نثبت عدم صحة الفرضية الصفرية الثامنة والتي تنص على H_{05} لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس ربحية المصارف الليبية وبين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GRTH).

• النتائج:

- 1- بالنظر إلى الإحصاء الوصفي المتعلق بالعائد على الأصول أظهرت النتائج أن متوسط العائد خلال فترة الدراسة لجميع المصارف كان موجباً، وهذا مؤشر على أن المصارف حققت أرباحاً طيلة فترة الدراسة.
- 2- رغم أن العائد على الأصول كان موجباً إلا أنه بالمتوسط كان في ثبات طيلة فترة الدراسة، وهذا يدل على أنه لا يوجد نمو في ربحية المصارف ممثلة بالعائد على الأصول، الأمر الذي يعني أن الصناعة المصرفية لا تنمو وهذا مؤشر غير إيجابي.
- 3- بالنظر إلى متوسطات المصاريف التشغيلية لجميع المصارف لا يوجد تباين واضح في نسبة المصاريف التشغيلية إلى الأصول، وهذا يدل على أن هناك مستوى عالي من المنافسة أدى إلى وجود إدارة جيدة تسعى إلى تخفيض المصاريف التشغيلية.
- 4- تعكس المؤشرات المالية الخاصة بنسبة القروض إلى الموجودات لجميع المصارف خلال فترة الدراسة انخفاض هذه النسبة، ووجود تذبذب وعدم ثبات فيها. بالتالي فإن انخفاض هذه النسبة يعزى إلى وجود قيود ومعوقات خارجية تحد من قدرة المصارف على منح القروض متمثلة في السياسات والإجراءات التي تفرضها الجهات المنظمة للقطاع المصرفي الليبي.
- 5- توضح المؤشرات المالية الخاصة بحجم القطاع المصرفي الليبي خلال فترة الدراسة إلى أن نسبة حجم القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت جيدة، وهذا يعزى إلى إن القطاع المصرفي يعتبر قطاع مهم في زيادة معدلات النمو.
- 6- حققت المصارف معدل عائد على الأصول في ظل معدل تضخم متذبذب، حيث يرتفع أحياناً وينخفض أحياناً أخرى حتى وصل إلى معدلات سالبة خلال فترة الدراسة.
- 7- رغم التذبذب الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي إلا أن المصارف حافظت على تحقيق معدلات جيدة في أدائها.

• التوصيات:

- 1- بما أن المصاريف التشغيلية تلعب دوراً مهماً في ربحية قطاع المصارف في ظل منافسة حادة بين المصارف الليبية، يوصي الباحث بالاستمرار في المحافظة على الإدارة الجيدة لضبط المصاريف التشغيلية.
- 2- التركيز على إدارة الائتمان وإدارة المخاطر وذلك لأجل زيادة تفعيل القروض للمساهمة في رفع معدلات العائد على الأصول.
- 3- وضع آليات تسويقية لزيادة نسبة الاقتراض لتتناسب مع الزيادة في حجم الأصول ولتحقيق ملاءة أفضل لإدارة الأصول.
- 4- بما أن متغيرات الاقتصاد الكلي تلعب دوراً مهماً في ربحية المصارف وخاصة متغيرات الدراسة المتمثلة في (التضخم، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي)، يوصي الباحث الأخذ بعين الاعتبار متغيرات الاقتصاد الكلي عند وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالمصارف على المدى القصير والطويل.

المراجع:

- 1- جاسم، عبدالله عقيل، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، 1997
- 2- الشكري، علي محمد، مدى إمكانية تطبيق نظام إسلامي في ليبيا، رسالة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007.
- 3- عمران، عبد الواحد سعيد "علاقة الربحية بالمتغيرات الداخلية والخارجية بالمصارف التجارية الليبية" رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2000.
- 4- التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء. المصرف المركزي.
- 5- القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.
- 6- قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1995.
- قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963، وتعديلاته.